الا بما يقبل العدم والوجود ليصح تخصيص احدهما بدل الآخر
اما الواجب فلا يقبل الا الوجود والمستحيل لا يقبل الا العدم فان تعلقت
القدرة والارادة بوجوده فهو تحصيل الحاصل لانه كان حاصلا اذ لم
يزل موجودا او لا يزال كذلك وان تعلقتا بايجاده لمستحيل قلب
حقيقته فاللازم على تعلقهما بكل من الواجب والمستحيل احد
امرين تحصيل الحاصل او قلب الحقيقة فان قلت الارادة انما
تؤثر في تخصيص احد طرفي الممكن بما يجوز عليه لا بالايجاد
والاعدام وما ذكرت من ان تعلقهما هي والقدرة بالممكن يستلزم
تغييره من حال عدم الى حال وجود وبالعكس يقتضي انهما تتعلق
بالايجاد والاعدام قلت الذي جعل مستلزما لكلا الايجاد والاعدام
هو تاثير القدرة والارادة معا لا تاثير الارادة فقط ولا يلزم من كون
الشيء مستلزما للشيء ان يكون كل جزء من اجزائه مستلزما لذلك
الشيء نظيره قولك كلما كان هذا حيوانا ناطقا كان انسانا فان
مجموع الحيوان والناطق مستلزم للانسان ولا يستلزمه الحيوان
فقط واستلزام الناطق له انما هو بطريق الاتفاق فقط لا بطريق
اللزوم وبيانه بقول المنطقيين ان المنفصلة اللزومية الموجبة
لا تتعدد بتعدد اجزاء المقدم ثم تتعدد بتعدد اجزاء التالي
لان جزء التالي لازم له والتالي لازم للمقدم ولازم اللازم لازم
والله اعلم وان تعلقهما بعينها وتعلق القدرة بكل ممكن كان
في كسب العبد ام لا وتعلق الارادة بكل ممكن خيرا او شرا ام لا
خلافا للمعتزلة اخزاهم الله في زعمهم في القسمين **والعلم** وهو صفة
ينكشف بها ما تتعلق به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه

بصفة

١٢٩

بصفة جنس وينكشف بها ما تتعلق به مخرج لما لا يقتضي انكشافا
من الصفات كالقدرة والارادة وغيرهما فلا انكشاف بها وهو
اعم من التام ومن غيره فاحتاج الى ما يخرج الظن والشك والوهم
والاعتقاد ولما اطلق في المقربات الانكشاف على التام لم يحتج
الى ذلك القيد وانكشافا لا يحتمل النقيض مخرج للظن وما بعده
لان متعلقاتها تحتمل النقيض وبوجه من الوجوه اشار به الى ان
العلم تلزمه امور ثلاثة الجزم والطباق والثبات فلا يحتمل المعلوم
النقيض بحسب الذهن لاجل الجزم ولا بحسب الخارج لاجل الطباق
ولا حال تشكيك مشكك لاجل الثبات واشار بقوله **المتعلق
بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات** الى انه من الصفات
المتعلقة وان متعلقه الواجب والجائز والمستحيل ووجه ذلك
لانه صفة غير مؤثرة وان تعلقه يعم كل فرد من افرادها
تنبيه لو قال بدل قوله بجميع الواجبات الخ ما قاله امام
الحرمين في الارشاد وهو قوله المتعلق بالمعلومات غير المتناهية
لكان اولى لان لفظة جميع كما قال الشيخ زكرياء في شرحه توهم
الحصر **والحياة** وهي صفة تصحح لمن قامت به ان يتصف بالادراك
بصفة جنس وتصحح مخرج لغيرها من الصفات وتصحح اي تجوز فهي
شرط عقلي يلزم من عدمها عدم الادراك ولا يلزم من وجودها
وجود الادراك ولا عدمه وقال لمن قامت به تحقيقا لمذهب
اهل السنة لاخراج صفة لم تكن كذلك فان قلت مقتضى التعريف
ان الحياة ليست شرطا في غير الادراك من الصفات وليس الامر كذلك
بل كما هي شرط في الادراك هي ايضا شرط في القدرة والارادة والكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1